قال السيد السمهودي **ومنها** الامة الموصى بمنفعتها اذا كانت ممن
تحبل ولم يأذن الموصى له بالمنفعة **ومنها** التي لم ينفذ فيها الاستـ
لتعلق حق الغير بها من رهن وضمن او شرع جناية او جناية قاتـ
يثبت فيها الاستيلاد بالنسبة للمتولد كما سنوضحه وقول المنهج لا
ردّ عليه ان يقال قوله الا ولا التي لم ينفذ فيها الاستيلاد ا
قوله ثانيا فانه يثبت فيها الاستيلاد وحاصل الجواب ان قوله
او لا لم ينفذ فيها الاستيلاد اي على العموم حتى بالنسبة لصاحب
الحق **ومن** ذلك ايضا اي مما تكون فيه كالامة استخدامها
واجارتها واخذ ارش جنايتها وتزويجها بغير اذنها والى
ذلك اشار رضي الله تعالى بقوله **ولم يستخدمها واجارتها**
وارش جنايته عليها وكذا تزويجها بغير اذنها في
اي يجوز للسيد استخدام واجارة ام الولد واخذ ارش جنايته عليها
وله تزويجها بغير اذنها حيث لا مانع لتمام ملكه عليها وعلى منافعها
ومن ثم لو كانت ماذونا لها في التجارة لا تتعرض بالاستيلاد لها
ولو اقر بها قبل تغييره بها ولو حلف ان لا مال له وليس الا هي حنث

وان

واما امتنع بيعها ونحوه لتأكد حق العتق فيها ومن ثم فارقت
الاضحية المعينة حيث لا يجوز ابدالها كما لا يجوز بيعها اي لخروجها
عن ملكه بالكلية ومثل اجارتها بالاولى اعارتها ومثل ارش
الجناية قيمتها اذا قتلت او تلفت قد غاصب علي انه قد
يدعي ان القيمة هي مسمى الارش لانها كما قاله العلامة ابن حجر
قد يطلق عليها الارش على بدل النفس ومحل جواز اجارتها
اذا كان من غيرها اما منها هي فلا يجوز لان الشخص لا يملك منفعة
نفسه ومن ثم جاز كما بحثه شيخنا الشيخ الخطيب استعارتها ينفيها
لانها بالاعارة انما تملك الانتفاع لا للمنفعة قال فيما يأتي في
اجر الحر نفسه مثلا يتعارها ولا يخفى انه قد ينازع في هذا التباين
موضوعا الفرق بينهما لان الحر يملك بخلاف الرقيق فلا يقال
انها تملك ان تنتفع فاذا مات السيد بعد ايجارها انفسخت الاجارة
بموته في المدة المستقبلة بعد الموت لانها بموته تملك منافعها ولا يخفى
ان صورة المسئلة اذا وقعت الاجارة بعد استيلادها واما لو
اجرها ثم استولدها عاش مات فلا تنفسخ لانها لا تملك بموته منافعها

Copyright © King Saud University